A E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/39/281/Add.2
E/1984/81/Add.2
6 July 1984
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والثلاثون
البنود ١٢ و ٨٠(ح) و١١٤ من
القائمة الأولية*
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي:
اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي
والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة
وحدة التفتيش المشتركة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٤
البند ٦ من جدول الاعمال المؤقت**
اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي
والاجتماعي في منظومة الأمم
المتحدة ، بما في ذلك اعادة
تنشيط المجلس الاقتصادي
والاجتماعي

رفع التقارير الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اضافة

تعليقات الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى الجمعية العامة والى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعليقاته على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "رفع التقارير الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي" (A/39/281-E/1984/81 و Add.1).

---

* A/39/50 .

** E/1984/100 .

84-16240

../..

Digitized by UNOG Library

أولا - ملاحظات عامة

١ - يتضمن تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون"رفع التقارير الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي"(JIU/REP/84/7) توصيات مفيدة ويوفر مدخلا هاما لقيام الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين باستعراض تنفيذ قرارها ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ .

٢ - ولم يرد تقرير المفتش الا في الأسبوع الثالث من أيار/مايو ، وبذلك لم يتح وقت كاف لاتمام تعليقات الأمين العام على التوصيات المتنوعة والواسعة النطاق ، والتي لبعضها آثار هامة فيما يتعلق بالسياسات وبالجانب المؤسسي ، وتتطلب دراسة دقيقة ومفصلة من جانب عدد من كيانات الأمانة العامة . ومع ذلك ، فتسهيلا لمناقشة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتقرير ، يقدم الأمين العام تعليقاته الى المجلس في الوقت الذي يلاحظ فيه حاجة القضايا التي يتضمنها الى مزيد من الدراسة داخل الأمانة العامة . وسوف يضع الأمين العام في اعتباره تقرير المفتش الى جانب التقارير الأخرى لوحدة التفتيش المشتركة عن كل من الادارات والمكاتب ، وذلك عند تقديم تقريره عن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين وفقا لما طلبته في مقررها ٤٤٢/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ .

٣ - ويقدم التقرير نقدا واسع النطاق لهياكل وتشغيل خدمات الدعم في المنظمات الحكومية الدولية والأمانة العامة ، وهو أوسع في شموله مما يوحي به عنوانه . ويسعى التقرير ، من خلال مثال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الى أن يسلط الأضواء على مشكلة العلاقات بين الأمانة العامة والأجهزة الحكومية الدولية ، وأن يقترح الطرق والوسائل " الكفيلة بأن تقلل ، الى حد ما ، حالات سوء الفهم والاحباط والصعوبات التنظيمية التي تحول دون تحقيق الفعالية الكاملة من وراء تعاونها " (الفقرة ٦) . ويحاول التقرير ان يقوم بهذا عن طريق دراسة وشائق منتقاة تختار " لما لها من مغزى واهميال فيما يتعلق بثلاث من المهام الأساسية التي تؤديها المنظمة ، وهي مهام يسهم فيها المجلس اسهاما هاما على وجه الخصوص " (الفقرة ٧) : مهمة تحديد السياسات ومهمة تنسيق الخطط والبرامج على مستوى منظومة الأمم المتحدة ، ومهمة التخطيط والبرمجة للأمم المتحدة .

٤ - وذكر المفتش ، كواحدة من النتائج الأساسية التي توصل اليها ، أنه من الضروري للأجهزة الحكومية الدولية ، بمافيها لجنة التخطيط الانمائي ولجنة البرنامج والتنسيق، أن تعتمد على الخبرة الخارجية . ويدرك المفتش حاجة تلك الهيئات الى " اللجوء الى استقلال الخبراء الذين توظفهم الأجهزة الحكومية الدولية ذاتها من الخارج والى روحهم الناقدة والبنّاءة " (الفقرة ٤٦) . وذكر المفتش في موضع آخر من تقريره ان هؤلاء الخبراء الخارجيين"لأنهم يتكلمون بصفتهم الشخصية وعلىمسؤوليتهم الخاصة ...فانهم غير مقيدين بتوخي الحياد ، مهما كلف الأمر ، وهو ما ينزع الى فرضه واقع الانتماء الى المنظمة " (الفقرة٢٢) . ويدرك الأمين العام تماما الاسهام الكبير الذي يقدمه الخبراء الخارجيون ، وسيواصلون تقديمه ، الى أعمال المنظمة . وينبغي تأكيد ان دورهم ودور الأمانة العامة متكاملان . وبينما يمكن احراز مزيد من التحسينات في هذا الاتجاه ، فان الأمانة العامة قادرة تماما على اجراء تقييمات نقدية وتقديم توصيات عملية اذا طلب ذلك بموجب ولايات تشريعية محددة ، ولديها الموضوعية اللازمة والقدرة المهنية للقيام بوظائفها بشكل كامل تلبية لاحتياجات الأجهزة الحكومية الدولية .

Digitized by UNOG Library

٥ - وشدّد الأمين العام بصورة متكررة على دور الأمانة العامة الهام في ابلاغ الدول الأعضاء بالقضايا وبالبدائل المتعلقة بالسياسات . ويتفق هذا مع التشديد الموضوع في قرار الأمين العام ١٩٧/٣٢ على حاجة الأمانة العامة الى اعداد " توصيات موجزة وعملية" عن قضايا التنمية للنظر فيها من قبل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي " تعيين القضايا الاقتصادية والاجتماعية الآخذة في الظهور والتي تكون موضع الاهتمام الدولي ، وتوجيه عناية الحكومات اليها ". ودعا الأمين العام مؤخرا مديري البرامج الى ايلاء انتباه أكبر الى ضرورة استحداث قدرة أوسع وأكثر انتظاما لتوقع القضايا الآخذة في الظهور في المجالات المحتملة للمشاكل بقصد تعيين مناهج العمل الممكنة لمعالجة مثل هذه القضايا والمشاكل . كما استرعى الأمين العام الانتباه الى ضرورة تعزيز دعم الأمانة العامة الى الدول الأعضاء في المفاوضات الحكومية الدولية والى تكريس مزيد من العناية الى التحليل القصير الأجل والتحليل الطويل الأجل للعلاقة التبادلية للقضايا الانمائية الدولية وأثرها على المستوى الوطني .

٦ - كما يشير التقرير الى ما يدركه المفتش بوصفه حالة " أزمة " في ممارسة المجلس لأعماله . وفي هذا الصدد ينبغي الاشارة الى ان المجلس يبذل منذ عام ١٩٥٢ جهودا لتحسين تسييره للأعمال وطرق عمله حتى يتسنى له تنفيذ المهام الموكلة اليه بموجب الميثاق وبقرارات الجمعية العامة ومقرراتها ولاسيما القرار ١٩٧/٣٢ . كما لا يمكن النظر الى الحالة باعتبارها " غريبة على المجلس " . فانها ، بصورة جزئية على الأقل ، انعكاسا مصغرا للمشاكل التي تواجه مسار العلاقات الاقتصادية الدولية والتعاون المتعدد الأطراف.

ثانيا - الاسهام في تحديد السياسات

٧ - يتفق الأمين العام مع المفتش حول الاسهام الكبير المطلوب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تحديد وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية (أنظر الوثيقة A/39/281-E/1984/81)، الفصل الأول). وفي هذا الصدد يؤكد التقرير ، على حق ، أهمية المناقشة العامة التي تتفق مع احدى المهام الأساسية التي عهد بها الميثاق الى المجلس. ويرى المفتش ان الضعف الرئيسي في المناقشة العامة وانها تفشل في أن تسفر عن مجموعة من التوصيات المتفق عليها بشأن الحالة الاقتصادية العالمية . واعتماد مثل هذه التوصيات أمر صعب مهما كان مستصوبا وذلك بالنظر الى نطاق القضايا المطروقة وتعقيدها والى تنوع ما تنطوي عليه من مصالح . وتوفر المناقشة العامة فرصة قيّمة لايجاد تبادل في الآراء والمام عام بين الدول الأعضاء في محاولة لاجراء تقييم متقاسم للحالة وللمشاكل الآخذة في الظهور . والأمانة العامة قادرة على اعداد توصيات عملية لدعم المناقشة العامة ومستعدة للقيام بذلك اذا طلبه المجلس .

٨ - ولاريب في ان هناك حاجة الى مواصلة الجهود لتحديد القضايا ذات الأولوية لكي ينظر المجلس فيها . وفي عام ١٩٨٣ أعطي المجلس أولوية للاستعراض الشامل للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة . وسيمنح المجلس أثناء دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٤ أولوية الى النظر في الحالة الاقتصادية الخطيرة في افريقيا .

Digitized by UNOG Library

٩ - وذكر المفتش في الفقرة ١٢ من تقريره ان الوثائق التي وزّعت في اطار البند ٣ من جدول الأعمال تعتبر بالغة الضخامة وتوزع في وقت متأخر جدا ، ومتباينة بعض الشيء ، وملخصة بصورة جزئية ، وذات صبغة اعلامية محضة ، وتفتقر الى التوصيات باستثناء حالة واحدة (تقرير لجنة التخطيط الانمائي) • وينبغي ملاحظة انه في الوقت الذي تؤثر فيه الوثائق تأثيرا كبيرا على طبيعة ونوعية مداولات الأجهزة الحكومية الدولية واستنتاجاتها ، فان التقارير في حد ذاتها لا يمكن أن تضمن ظهور توصيات واستنتاجات تتعلق بالسياسات • وهناك عدة عوامل واضحة منها تعقيد وحساسية بعض القضايا الفنية التي تحدد أيضا مسار العمل الحكومي الدولي • بيد انه من الصحيح ان عددا كبيرا جدا من الوثائق يصدر من أجل المناقشة العامة • وهذه قضية تتطلب مزيدا من الدراسة من جانب المجلس والجمعية العامة على السواء في جهودهما لترشيد الوثائق وتنظيمها •

١٠ - كما يتفق الأمين العام تماما على وجود حاجة ماسة الى تأمين اتاحة الوثائق في الموعد المناسب وهو أمر سيجرى ايلاؤه انتباها على سبيل الأولوية داخل الأمانة العامة من أجل تصحيح الحالة السائدة غير المرضية • وبالرغم من أن كثيرا من المسؤولية يقع على عاتق الأمانة العامة فان هناك حاجة أيضا لقيام الوفود بممارسة قدر اكبر من الانتقائية في طلب الدراسات والتقارير ، مراعية عند الضرورة ، الوقت المحدد المتاح بين اختتام دورة من دورات الجمعية العامة ، وبداية الدورة القادمة للمجلس الاقتصادى والاجتماعي • كما سيجرى ايلاء انتباه الى تحسين مضمون جدول الأعمال المشروح المؤقت للمجلس وذلك ، في جملة امور ، بتحديد القضايا الرئيسية ووضع شروح لها لأغراض النظر فيها •

١١ - ويتفق الأمين العام مع المفتش على ضرورة زيادة تحسين نوعية " دراسة الحالة الاقتصادية في العالم" وطريقة عرضها ، بينما يسترعي الانتباه الى التقدم الذى تم احرازه في هذا الاتجاه في السنوات الأخيرة • وقد أدرجت بعض الاقتراحات التي قدمها المفتش في " الدراسة " ، بيد أن الامين العام لا يوافق على أن " الدراسة " من شأنها ان تفيد الدول الأعضاء بصورة أفضل اذا اختصرت أساسا لتصبح مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات مع بعض التعليقات الداعمة عن الآراء المؤيدة لبدائل مسارات العمل وتلك المعارضة لها • والغرض من " الدراسة " التي تظهر سنويا منذ عام ١٩٤٨ هو تقديم تفسير لأهمية وآثار الأحداث العالمية الجارية يتصف بأنه معلل بالأدلة ومتفق معها • أما الدراسات والتقارير الأخرى التي يشير اليها المفتش فهي حديثة العهد وتنظر الى الاقتصاد العالمي من مناظير مؤسسية مختلفة مع التركيز على تلك الجوانب التي تؤثر تأثيرا مباشرا على المنظمات المعنية في أنشطتها التنفيذية ، ومن خلال عالمية الشمول الجغرافي " للدراسة " واهتمامها بمجموعة واسعة من القضايا الجارية أو الآخذة في الظهور ، وفي معالجتها للقضايا الاقتصادية الرئيسية بطريقة مترابطة ومتكاملة ، فانها تعتبر موجهة نحو مساعدة المجلس على القيام بتقييمه الشامل للاقتصاد العالمي •

١٢ - ويدعو المفتش الى توسيع الأجزاء التحليلية وتقصير الأجزاء الوصفية أو حتى حذفها بالنسبة للوثائق التي تقدم الى المجلس • وبالرغم من وجود مجال لاجراء تحليل أعمق واوسع في كثير من الوثائق فان السند الذهني لمثل هذا التحليل وجدارته بالثقة يعتمد بدرجة كبيرة على البيانات والوصف الوقائعي للاتجاهات الموضوعية التي يقوم عليها ، وتتمثل قيمة " الدراسة " بشكل دقيق في أنها تجمع بين كمية مناسبة من المواد الوقائعية والتحليل •

Digitized by UNOG Library

١٣ - وسوف يدرس الأمين العام وسائل تأمين قدر أكبر من التكامل بين الدراسات الاقتصادية الكبيرة التي تقوم بها الأمم المتحدة ولاسيما بين " دراسة الحالة الاقتصادية في العالم " و " تقرير التجارة والتنمية " الذى يصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . وسيتم اجراء مزيد من الدراسة للتوصيات المتعلقة " بالدراسة " وصلتها بالتقارير المعنية للمنظمات الدولية الأخرى . ولم يكن ذلك ممكنا خلال الوقت المحدود المتاح .

١٤ - ويتفق الأمين العام مع التأكيد الذى وضعه المفتش على اسهام لجنة التخطيط الانمائي . وعززت هذا أهمية التوصيات الواردة في تقرير عام ١٩٨٤ لهذه اللجنة المنشأة حديثا وأنشئت هذه اللجنة بوصفها هيئة استشارية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي . وكثير من الاقتراحات التي قدمها المفتش لتعزيز الدور الاستشاري للجنة اما أنه نفذ بالفعل أو أنه قيد النظر فيه ، ويعتبر دورا اللجنة والأمانة العامة متكاملين فيما يتصل بالمجلس . وتقدم اللجنة بانتظام آراءها حول موضوعات محددة عندما تدعى من المجلس أو الجمعية العامة الى القيام بذلك . ويتمثل دور الأمانة العامة المتعلق بتقديم التقارير في مساعدة مداولات الهيئات الحكومية الدولية وأفرقة الخبراء بما في ذلك لجنة التخطيط الانمائي بالقيام ، في جملة أمور ، بتوفير معلومات خلفية وتحاليل يمكن أن تكوّن آراءها على أساسها . وتفي " دراسة الحالة الاقتصادية في العالم " أساسا بمهام اعلامية وتحليلية وتسلط الاضواء على القضايا بينما يركز تقرير لجنة التخطيط الانمائي على التوصيات وقضايا السياسات . وسوف تقوم الأمانة العامة ، كما فعلت في الماضي ، بمساعدة اللجنة على التعاقد على خدمات الخبراء الاستشاريين عند الاقتضاء .

ثالثا - وظيفة تنسيق الخطط والبرامج على نطاق المنظومة

١٥ - أكد المفتش في الفصل الثاني من تقريره ، عن حق ، العلاقة الواضحة بين تعيين ودراسة البرامج العالمية الرئيسية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وبين التنسيق في منظومة الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد استرعى المفتش الانتباه الى جوانب القصور في تحليلات البرامج على نطاق المنظومة والاستعراضات على نطاق المنظومة للقطاعات الرئيسة المختارة في الخطط المتوسطة الأجل في مؤسسات منظومة الامم المتحدة والمقدمة الى المجلس في عام ١٩٨٣ .

١٦ - ان محاولة استخلاص استنتاجات عامة ، فيما يتعلق بمسائل ذات أهمية جوهرية على أساس دراسة بضعة وثائق مختارة ، قد لا تتمخض دائما عن نتائج صحيحة أو مثمرة . ولهذا ينتقد المفتش ، مثلا ، الطبيعة " الوصفية أساسا " لما يسمى الآن بالاستعراضات على نطاق المنظومة لقطاعات رئيسية مختارة في الخطط المتوسطة الأجل لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة حينما قدمت الى المجلس في عام ١٩٨٣ . وتكمن قيمة السرد الوصفي في انه يدعم الاعلام عن البرامج على نطاق المنظومة . كما ينبغي مراعاة القيود الزمنية الشديدة التي أعدت في ظلها استعراضات عام ١٩٨٣ . وقد يبدو أن متابعة التحليل على نطاق المنظومة في مجال الأغذية والزراعة والذي أعد للدورة العاشرة لمجلس الاغذية العالمي ترد على كثير من جوانب القلق التي أعرب عنها المفتش .

Digitized by UNOG Library

١٧ - وفيما يتعلق بتحاليل البرامج على نطاق المنظومة ، فان المفتش يستنتج ، عن حق تماما ، أنها أسفرت في عام ١٩٨٣ عن قليل من التوصيات الموضوعية ، وتم التوصل الى نفس الاستنتاج في تقرير للأمين العام الى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والعشرين (E/AC.51/1984/3) ، وعجل ذلك الاستنتاج من قيام مؤسسات المنظومة باجراء تقييم ذاتي في سياق مناقشة التحاليل المقبلة للبرامج على نطاق المنظومة ، وفي عام ١٩٨٤ قدم تحليل لأنشطة المستوطنات البشرية الى لجنة البرامج والتنسيق وتجاوز الى حد بعيد اى تحليل سابق للبرامج في توفير هذا النوع من التقييم النقدى لحالة تنسيق البرامج والذى تسعى اليه اللجنة منذ زمن طويل .

١٨ - كما لاحظ المفتش أن الاجتماعات المشتركة بين لجنة التنسيق الادارية ولجنة البرنامج والتنسيق لم تخدم الأغراض المستهدفة منها ، وكان هناك تحسنا في الحالة في الماضي القريب عن طريق القيام بجهد لمتابعة المناقشات في الاجتماعات المشتركة ، وكان ذلك واضحا بصورة خاصة عندما أجرت لجنة التنسيق الادارية ، تلبية للاقتراحات المقدمة في الدورة الثامنة عشرة للاجتماعات المشتركة في عام ١٩٨٣ ، دراسة لدعم التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية .

١٩ - ويتفق الأمين العام تماما مع تأكيد المفتش على الدور الهام للجنة البرنامج والتنسيق وسوف يستمر في تعزيز ممارستها لمهامها بصورة فعالة ، بيد أن الامين العام ، لأسباب سبق ذكرها ، يوافق على ان توصية المفتش بتوفير خبراء للجنة البرنامج والتنسيق لدراسة مشكلة التنسيق سوف تخدم غرضا مفيدا ، وفي حالة الاحتياج الى أية مساعدة خارجية يمكن أن يطلب الى وحدة التفتيش المشتركة توفير دعم قيم .

٢٠ - كما أوصى المفتش بأن اللجوء الى الخبرة الخارجية من جانب المجلس والجمعية العامة بمساعدة الهيئات الفرعية مثل لجنة التخطيط الانمائي ولجنة البرنامج والتنسيق يجب أن " ينظم ويمول بتحويل جزء من الأرصدة الى الخبراء الاستشاريين الذين يكلفون بمهام من قبل الأمانة العامة في الوقت الحاضر" ، وانسجاما مع وظيفة الأمين العام بوصفه الموظف الادارى الأكبر في الهيئة بموجب المادة ٩٧ من ميثاق الامم المتحدة ، ومع سلطته في التعيين بموجب المادة ١٠١ ، يترك للأمين العام تنظيم شؤون الموظفين والموارد المالية في المنظمة ، وهو السلطة المسؤولة عن الدخول في ترتيبات تعاقدية نيابة عن الأمم المتحدة ، ومن الأهمية بمكان المحافظة على وظيفة الأمين العام في مواجهة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، وسوف يستجيب الأمين العام ، بطبيعة الحال ، الى الطلبات الصادرة من الجمعية العامة والمجلس من أجل توفير خبراء محددين على سبيل الأولوية ويبذل كل جهد للحصول على الموارد التي قد تلزمها من الموظفين .

Digitized by UNOG Library

رابعا - وظيفة التخطيط والبرمجة في الامم المتحدة

٢١ - يتفق الأمين العام تماما مع تأكيد المفتش على الدور الهام للجنة البرنامج والتنسيق وسوف يستمر في تعزيز ممارستها لمهامها بصورة فعالة (انظر A/39/281-E/1984/8 ، الفصل ثالثا) ، وان وثائق تخطيط البرامج هي الادارات الرئيسية المتاحة للدول الأعضاء في توجيه أنشطة المنظمة وللأمانة العامة في تحسين تصميم البرامج وضمان رصدها وتنفيذها بطريقة فعالة . ويشارك الأمين العام في وجهة نظر المفتش بأن صكوك البرمجة مثل الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ينبغي ان توزع بصورة اوسع على الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادى والاجتماعي . وقد يبالغ الفصل الثالث من التقرير في عيوب الممارسة الحالية حيث أن عددا قليلا جدا من الهيئات الفرعية هو الذى يتلقى الأجزاء المعنية من الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية . وقد أشار المفتش الى لجنة الموارد الطبيعية على سبيل التوضيح ، وتميل هذه اللجنة الى أن تنظر الى نفسها بوصفها لجنة تقنية تابعة للمجلس وكانت راغبة عن استعراض الخطط المتوسطة الأجل أو الميزانيات البرنامجية أو تقارير الأداء . وهكذا فان هناك حاجة الى تولي جميع الهيئات الفرعية الفنية التابعة للمجلس أدوارها في برمجة وتنسيق أنشطة منظومة الامم المتحدة في قطاعات كل منها وأن تكون مستعدة لاتخاذ القرارات على أساس المعلومات المعروضة عليها ، وقد يكون تحسين نوعية الوثائق شرطا ضروريا لاتخاذ الحكومات لقرارات اكثر فعالية في هذا المجال ولكنه ليس شرطا كافيا ، ويجب أن تكون اللجان ذاتها على استعداد لممارسة ولايتها في البرمجة والتنسيق وراغبة في ذلك . وقد يبدو من المفيد والضرورى ان تقوم لجان المجلس الفرعية الفنية التي لديها الخبرة القطاعية بعمل اكثر ايجابية في هذه المهمة ،ومن الممكن ان يحتاج هذا الى مزيد من الدراسة .

٢٢ - وتحتاج بعض التوصيات المحددة في الفصل الثالث من التقرير ، ولاسيما تلك المتعلقة بتحسين مختلف صكوك التخطيط والبرمجة والتقييم (التوصية ١٠)، وصياغة التوصيات (التوصية ١٢) ، واعداد جدول زمني دقيق لانتاج الوثائق وتوزيعها (التوصيتان ٨ و٩) ، الى أن ينظر فيها بعناية من جانب وحدات الأمانة العامة المعنية بالبرمجة والتخطيط وكذلك من جانب مجلس تخطيط البرامج والميزنة .

- - - - -

Digitized by UNOG Library